ملخص محاضرة حول المعيار الدولي للتقارير المالية IFRS9: الأدوات المالية –التقييم والقياس

إن معيار الأدوات المالية (IFRS 9) ، يعتبر أحد أهم معايير المحاسبة الدولية وإعداد التقارير المالية، ويهدف هذا المعيار إلى تحسين وتوحيد كيفية الاعتراف والقياس وانخفاض القيمة والإفصاح عن الأدوات المالية في القوائم المالية.

يستبدل هذا المعيار ويكمل في نقاط معينة معيار المحاسبة الدولي 39– "الأدوات المالية /الاعتراف والتقييم" بهدف تحسين المعلومات المالية وخاصة فيما يتعلق بالاعتراف بالخسائر المتوقعة على الأصول المالية.

مفهوم الأدوات المالية

الأدوات المالية هي العقد الذي ينشأ عنه الأصل المالي للمنشأة، أو التزام مالي على المنشأة أو أداة ملكية لمنشأة أخرى.

- الأصل المالي(Financial asset) : هو النقد وأدوات الملكية لمنشأة أخرى، والحق التعاقدي لاستلام أصل مالي أو نقد من منشأة أخرى، أو تبادل التزامات مالية أو أصول مالية مع منشأة أخرى، وذلك تحت شروط مفضلة للمنشأة، أي مواتية لها.
- الالتزام المالي (Financial Liabilities):هو الالتزام التعاقدي لدفع نقدية أو أصول مالية لمنشأة أخرى، أو لتبادل التزامات وأصول مالية مع منشأة أخرى تحت شروط غير مواتية أي غير مفضلة للمنشأة.

الفرق بين الالتزام وحق الملكية

إن المبدأ الأساسي لمعيار الأدوات المالية هو أنه ينبغي تصنيف الأداة المالية باعتبارها إما أداة ملكية أو التزام تعاقدي، وذلك وفقاً لمضمون العقد الجوهري وليس شكله القانوني. وتعتبر الأداة المالية أداة ملكية في حالة أن العقد لا يشمل التزام تعاقدي بدفع أصول مالية أو أموال نقدية إلى منشأة أخرى.

وطبقاً لهذا المعيار، فإنه إذا تم إصدار أسهم ممتازة تدفع أرباح ثابتة وتكون لها ميزة استرداد إلزامية في تاريخ محدد في المستقبل؛ ففي هذه الحالة تعتبر هذه الأسهم التزام تعاقدي بتسليم نقدية، وبالتالي يجب الاعتراف بها كالتزام تعاقدي. وعلى عكس ذلك فإن الأسهم الممتازة التي لا تدفع أرباح ثابتة، وإن مصدرها ليس له التزام تعاقدي بالدفع، فتعتبر حق ملكية.

أمثلة للأدوات المالية في(IFRS 9)

فيما يلي نورد بعض الأدوات المالية طبقاً للمعيار المحاسبي الدولي للأدوات المالية رقم 9:(IFRS 9)

- المشتقات المالية (الخيارات، عقود آجلة، حقوق، عقود تبادل، عقود مستقبلية.
- الأوراق التجارية والعملاء والقروض والموردين.
- الأوراق المالية القابلة للتداول.
- الودائع لأجل وعند الطلب.
- النقدية.

محاور معيار الأدوات المالية(IFRS 9)

يدور معيار المحاسبة الدولية للأدوات المالية رقم 9 حول ثلاثة محاور رئيسية وهي:

يقسم المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية إلى 3 ركائز أساسية تسمى المراحل وهي:

المرحلة الاولى: تصنيف وتقييم الادوات المالية؛

المرحلة الثانية: انخفاض قيمة الأدوات المالية؛

المرحلة الثالثة: تحوط الأدوات المالية.

<u>تصنيف الالتزامات المالية</u>

حسب معيار المحاسبة الدولية للأدوات المالية رقم 9، فإن تصنيف الالتزامات المالية يكون كالآتي:

- التزامات مالية تقاس على أساس التكلفة المطفأة مثل، الدائنين والسندات وأوراق الدفع ومبالغ مستلمة مقدماً من العملاء.
- التزامات مالية تقاس على أساس القيمة العادلة، وذلك من خلال الأرباح والخسائر مثل، الالتزامات المحتفظ بها للإتجار والمشتقات المالية التي تختلف عن مشتقات التحوط.
- التزامات اختارت المنشأة تصنيفها تحت فئة ذات قواعد خاصة (خيار القيمة العادلة) مثل العقود المستقبلية للبضائع وتبادل سعر الفائدة والعقود الآجلة لتبادل العملة الأجنبية والمقابل المالي المحتمل في عمليات الاستحواذ.

<u>إعادة تصنيف الأصول المالية</u>

طبقاً لمعيار الأدوات المالية، تتم إعادة تصنيف الأصول المالية كالآتي:

أولاً.

أ- من القيمة العادلة من خلال الخسائر والأرباح إلى القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل، ويتم القياس في تاريخ إعادة التصنيف وأي تعديلات لاحقة في القيمة العادلة تثبت في الدخل الشامل .

ب- من القيمة العادلة من خلال الخسائر والأرباح إلى التكلفة المطفأة، وفي هذه الحالة يتم القياس وفقاً للقيمة العادلة في تاريخ إعادة التصنيف، ويحسب معدل الفائدة الفعال بناءً على القيمة الجديدة .

ثانياً.

أ-من القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل إلى القيمة العادلة من خلال الخسائر والأرباح، ويعاد تصنيف الرصيد المتراكم في الدخل الشامل إلى حساب الأرباح والخسائر في تاريخ التصنيف .

ب- من القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل إلى التكلفة المطفأة، وهنا يتم تصنيف الأصل بالقيمة العادلة، مع استبعاد الرصيد المتراكم من الدخل الشامل، واستخدامه بغرض تسوية القيمة العادلة التي أعيد تصنيفها لكي تساوي التكلفة المطفأة.

ثالثاً.

أ- من التكلفة المطفأة إلى القيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر، ويتم القياس في تاريخ إعادة التصنيف مع الاعتراف بالفرق بين التكلفة المطفأة والقيمة العادلة في الأرباح والخسائر .

ب_ من التكلفة المطفأة إلى القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل، ويتم القياس وفقاً للقيمة العادلة مع أي فريق يتم إثباته في الدخل الشامل، وان معدل الفائدة المحدد عند البداية لا يتم تسويته نتيجة للتصنيف .

المكاسب المثبتة

وفقاً لمعيار الأدوات المالية (IFRS 9) ، فإن المكاسب المثبتة في الدخل الشامل الخاصة بالاستثمار في الأسهم، لا يتم تحويلها لقائمة الخسائر والأرباح عند بيع الاستثمارات، وإنما يتم تحويلها إلى الأرباح المحتجزة، أما المكاسب المثبتة في الدخل الشامل، والمتعلقة بأدوات الدين عند بيع الاستثمارات، فإنما يتم تحويلها إلى قائمة الأرباح والخسائر .

الجدير بالذكر أن كل التوزيعات المستلمة الخاصة بالاستثمارات في الأسهم؛ يتم تسجيلها كإيراد توزيعات ضمن قائمة الخسائر والأرباح.

<u>الاضمحلال في القيمة</u>

بناءً على المعيار المحاسبي الدولي للأدوات المالية (IFRS 9) ، تم تقسيم الاضمحلال في القيمة إلى ثلاث مراحل كما يلي:

المرحلة الأولى:

وهي المرحلة التي يتم فيها احتساب المخاطر أو الخسائر الائتمانية المتوقعة الحدوث خلال ال (12) شهر التالية للإثبات، وتشمل هذه المرحلة الالتزام الطبيعي بالسداد، ووجود مخاطر خفيفة لا تؤثر على السداد، ومن ثم يتم احتساب المخاطر المتوقعة كل عام ل (12) شهر القادمة حتى استحقاق الأداة المالية.

المرحلة الثانية:

يتم احتساب المخاطر أو الخسائر الائتمانية في هذه المرحلة لكامل العمر الائتماني – عمر القرض أو الرصيد القائم – ولا يتم إعادة احتساب السنوات السابقة

المرحلة الثالثة:

وهي ما يعرف بمرحلة التعثر وهي المرحلة الأخيرة من تصنيف الائتمان.

أنواع المشتقات المالية والتحوط

وفقاً لمعيار الأدوات المالية(IFRS 9) ، هناك أربع أنواع للمشتقات المالية نلخصها بإيجاز فيما يلي:

1. العقود الآجلة:

وهي تعتبر أبسط أشكال المشتقات المالية، وهي اتفاق بين طرفين على بيع شيء محدد في تاريخ لاحق وبسعر محدد الآن، ويستخدم هذا العقد في أغراض عدة أهمها التحوط والمضاربة.

2. العقود المستقبلية:

وهي تشابه العقود الآجلة في أنها اتفاق بين طرفين لبيع سلعة معينة في المستقبل، ولكنها تختلف عنها في كونها يتم إدراجها في البورصة، ويتم تسويتها على أساس يومي، الأمر الذي يقلل من المخاطر الائتمانية للطرف الآخر.

3. عقود الخيارات:

وهي نوعان خيار البيع وخيار الشراء وتختلف عن العقود المستقبلية والعقود الآجلة، حيث أن التزامات الطرفين لم تكن متماثلة، حيث يلزم العقد أحد أطرافه بالبيع والشراء، بينما يعطي الطرف الآخر ميزة الخيار بين تنفيذ أو عدم تنفيذ العقد، وهذا مقابل علاوة يحصل عليها الطرف الملزم.

4.عقود المبادلة:

وهي أكثر أنواع المشتقات المالية تعقيداً في السوق، وهي عبارة عن اتفاقيات على تبادل مستقبلي للتدفقات النقدية، أو لأصل معين يمتلكه أحد الطرفين مقابل أصل أو تدفق نقدي يمتلكه الطرف الآخر، وذلك وفقاً لصيغة معينة تم تحديدها مسبقاً. ومن خلال عقود المبادلة تستطيع الشركات تجنب مخاطر تقلبات أسعار الفائدة وأسعار الصرف.

تغطية الأدوات المالية(التحوط)

فيما يتعلق بتحوط الاصول المالية، يشير المعيار إلى التحوط الجزئي (التحوط الكلي هو موضوع معيار منفصل). إذ يتبنى المعيار القواعد المعمول بها فيما يتعلق بمحاسبة التحوطن مما يجعل من الممكن التعامل مع التغيرات السلبية في الاصول المالية القائمة التي تحتفظ بها المنشأة وذلك بفضل الادوات المشتقة المختلفة (المقايضات، العقود الاجلة ...إلخ). وبالتالي فهو يغطي الأنواع المختلفة من علاقات التحوط وهي:

- تحوط التدفق النقدي؛
- تحوط القيمة العادلة؛
- تغطية صافي الاستثمار.

التقييم

في اطار المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية IFRS-9 هناك ثلاث طرق للتقييم وهذا طبعا لفئات الأدوات المالية المذكورة وهي:

- التقييم بالتكلفة المطفأة؛
- التقييم بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر؛
- التقييم بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة.

ومن ناحية أخرى فإن هذا المعيار يجلب تغيرات ملحوظة في تخفيف معايير الفعالية، تعزيز مستوى المعلومات المقدمة، توسيع قواعد الأهلية للأدوات المشمولة، توسيع قواعد الأهلية لأدوات التحوط.